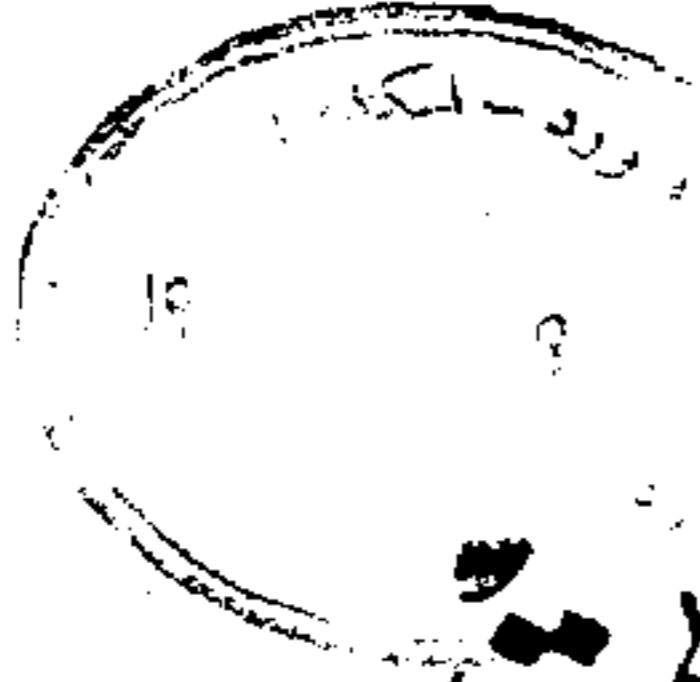


١٣٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ٢٩٢) الصادر في يوم الاثنين ٧ رمضان سنة ١٣٨٦ - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ (السنة التاسعة)

محتويات العدد

رقم الصفحة

وزارة الخارجية :

قرار بشأن الاتفاق التجاري المقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة

المكسيكية ١٣٤٥

قرار بشأن اتفاق الملاحة المقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الهند ١٣٤٦

وزارة الخارجية

قرار بشأن الاتفاق التجاري المقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية

وزارة الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٩٧١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالموافقة
الاتفاق التجاري المقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة
الولايات المتحدة المكسيكية والموقع في مدينة المكسيك بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٦٣؛

قرر :

مادة جديدة - ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق التجاري المقود بين
حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية
والموقع في مدينة المكسيك بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٦٣، ويعمل به اعتباراً
من ١٩٦٦/٣/٢٦ وهو تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ما

محمود رياض

(المادة الثالثة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يمنح كل منهما الطرف الآخر معاملة غير مشروطة ولا محدودة للدولة الأكثر رعاية ، في كل ما يتعلق برسوم الجمارك والرسوم الإضافية والعوائد ورسوم الإجراءات المفروضة على الإيراد وكذلك على التصدير وعلى إيداع البضائع في المخازن الحكومية وعلى ورق الفحص والتحليل وعلى التصنيف الجمركي للسلع وتطبيق التعريفات . وكذلك على النظم واللوائح والجملة والإحصاء والتي تستلزمها العمائد، الجمركية .

وعلى ذلك ، فإن البضائع الأصلية والواردة من أراضي أى من الطرفين المتعاقدين كنتيجة للتبادل التجاري ، تتمتع بالضرائب الأقل انخفاضاً المفروضة أو التي يمكن فرضها مستقبلاً على البضائع المماثلة التي منشؤها أى بلد ثالث .

(المادة الرابعة)

اتفق الطرفان على أن المعاملة المنصوص عليها في المادة السابقة تطبق أيضاً على بواخر البلدين بالنسبة لرسوم الموانئ التي تحصل والتفضيلات التي تمنح عند دخول الموانئ أو الخروج منها وكذلك فيما يتعلق بالقواعد المطبقة على رسوم انتظار هذه السفن في الموانئ .

(المادة الخامسة)

ينبغي من الاعتبارات الواردة في المادتين السابقتين .

(أ) المزايا والتسهيلات التي منحتها أو قد تمنحها الجمهورية العربية المتحدة للدول الأعضاء في الجامعة العربية وللدول الأعضاء في ميثاق الدار البيضاء .

(ب) المزايا والتسهيلات المنوطة والتي تمنح للبلدان المجاورة

(ج) المزايا والتسهيلات التي تمنح في نطاق منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة يكون أى من البلدين عضواً فيها أو قد يصبح عضواً فيها .

(المادة السادسة)

يسمح كل طرف للطرف الآخر بإقامة المعارض والأسواق التجارية في أرضه ، دائمة أو مؤقتة ، ويقدم له - في حدود قوانينه ولوائحه - تمويل بها عامة - كافة التسهيلات لإقامة هذه المعارض والأسواق

اتفاق تجارى

بين الجمهورية العربية المتحدة
والولايات المتحدة المكسيكية

إن الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة المكسيكية ، رغبة منكما في تقوية العلاقات الاقتصادية وتشجيع التبادل التجاري بين البلدين ، اتفقنا على عقد اتفاق تجارى على مبادئ المساواة والمصالح المتبادلة ولهذا الغرض عينا كقوضين لهما .

رئيس الجمهورية العربية المتحدة - السيد / عباس الشافعى ، السفير المفوض فوق العادة بالمكسيك .

رئيس الولايات المتحدة المكسيكية - السيد / مانويل تيو ، وزير الخارجية .

الذان بعد تبادلها التفويضات والتحقق من قانونيتها اتفقا على ما يلي :

(المادة الأولى)

تبدل كل من الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة المكسيكية ، أقصى الجهود لزيادة حجم التجارة بين البلدين ، وخصوصاً بالنسبة للسلع الميمنة في القائمتين المرفقتين " أ " و " ب " والذين تكونان جزءاً مكملاً لهذا الاتفاق .

وتبين القائمة " أ " الصادرات المحتملة للجمهورية العربية المتحدة .

وتبين القائمة " ب " الصادرات المحتملة للولايات المتحدة المكسيكية

ولا تمنح القائمتين المذكورتين احتمال تبادل سلع أخرى غير مدرجة بهما .

(المادة الثانية)

تبادل البضائع بين البلدين ، يخضع دائماً لكل القوانين واللوائح المتعلقة بالواردات والصادرات المعمول بها في كلا البلدين في تاريخ توقيع هذا الاتفاق أو التي يعمل بها خلال مدة سريانه

(المادة السابعة)

يتم دفع قيمة البضائع المتبادلة بموجب هذا الاتفاق بعملة حرة يتفق عليها الطرفان المتعاملان .

(المادة الثامنة)

كل قيم العقود والفواتير المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة المكسيكية وكذلك مستندات وأوامر الدفع بين البلدين يبرهنها بأى عملة حرة حسب نص المادة السابعة .

(المادة التاسعة)

يتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل المعلومات التجارية من طريق الهيئات الحكومية المختصة أو عن طريق الغرف الوطنية للتجارة والصناعة

(المادة العاشرة)

لاتكون أحكام هذه الاتفاقية حائلا أمام أى من الطرفين المتعاقدين ليطبق أو يتخذ إجراءات تتعلق بالآتى :

- (أ) الأمن والنظام العام .
- (ب) تحركات الأسلحة والذخيرة وأدوات الحرب .
- (ج) الأنظمة الصحية السارية أو التي تلزم مستقبلا للحفاظ على الصحة العامة أو للحيوانات أو الخضروات .
- (د) حماية الآداب .
- (هـ) حماية الثروة القومية سواء كانت فنية أو تاريخية أو أثرية .
- (و) استيراد وتصدير الذهب والفضة .
- (ز) تجارة المواد المصنوعة بالسجون .
- (ح) قوانين الضرائب أو البوليس التي ترمى إلى إخضاع المنتجات الأجنبية للقوانين المطبقة على المنتجات الأهلية المماثلة في أراضى كل من الطرفين المتعاقدين .

(ط) تجارة واستعمال واستهلاك المواد الذرية والمنتجات المشعة -
أو أى مادة أخرى تستخدم في توليد الطاقة الذرية .

(المادة الحادية عشرة)

ورغبة في تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق ، يوافق كل من الطرفين على استشارة لطرف الآخر في أى أمر ينشأ عن هذا الاتفاق أو متعلق به .

ولهذا الغرض تكون لجنة مشتركة تجمع بناء على طلب أى من الطرفين في الموعد المناسب .

(المادة الثانية عشرة)

هذا الاتفاق سيكون محل للتصديق عليه . ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة القاهرة .

(المادة الثالثة عشرة)

هذا الاتفاق يعمل به مؤقنا من تاريخ توقيعه ونهائيا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

(المادة الرابعة عشرة)

١ - يمدد هذا الاتفاق لمدة سنة من تاريخ العمل به ويتجدد تلقائيا لمدة إضافية تكل منها سنة ما لم يخطر أى من الطرفين قبل ثلاثة أشهر من نهاية الاتفاق الطرف الآخر برغبته في إنهائه .

٢ - للحكومتين الحق - في أى وقت - في مراجعة أو تعديل هذا الاتفاق . ويكون هذه التعديلات محلا للتصديق عليها .

٣ - واستثناء من ذلك فإنه من الممكن تعديل قوائم السلع المرفقة بالاتفاق عن طريق تبادل بسيط للذكرات بين الحكومتين .

وإبنا لهذا تقدم يوقع مندوبا الطرفين الاتفاق الحالي من أربع نسخ أصلية بمدينة المكسيك في اليوم الخامس والعشرين من شهر أكتوبر من سنة ١٩٦٣ نسختين منها باللغة الأسبانية ونسختين باللغة العربية على أن تعتبر جميع النسخ معتمدة .

عن حكومة
الولايات المتحدة المكسيكية

عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الخارجية

قرار بشأن اتفاق الملاحة المعمود بين حكومة الجمهورية
العربية المتحدة وحكومة الهند

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بشأن الموافقة على اتفاق الملاحة المعمود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الهند والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق الملاحة المعمود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الهند والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٤ ، ويعمل به اعتبارا من ٩ أبريل سنة ١٩٦٦ وهو تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ما

محمود رياض

اتفاق ملاحى

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الهند

تطبيقا للاتفاق التجارى المبرم في ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ بين كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الهند والبروتوكولات اللاحقة له والموقعة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ و ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ ، فان حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الهند رغبة منهما في تعزيز اواصر الصداقة وتعميق العلاقات الاقتصادية بينهما ، وتشجيعا لازدهار النقل البحرى بين البلدين .

ولهذا الغرض فقد عينت كل من الدولتين ممثلها على النحو التالى :

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة :

السيادى محمد تديم ، رئيس مجلس المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى -
القاهرة

القائمة " أ "

الصادرات المحتملة للجمهورية العربية المتحدة

- (١) قطن ذو التيلة الطويلة التى تزيد عن ٢٩ مم .
- (٢) البلح المجفف والمجوة .
- (٣) أقمشة حريرية .
- (٤) كتان خام .
- (٥) خيوط كتان .
- (٦) نيلند .
- (٧) حنة .
- (٨) سجاير .
- (٩) زيوت عطرية .
- (١٠) أفلام سينمائية .
- (١١) أسطوانات موسيقية .

القائمة " ب "

الصادرات المحتملة للولايات المتحدة المكسيكية

- (١) سكر .
- (٢) تنج .
- (٣) بن .
- (٤) البترول ومشتقاته .
- (٥) معادن .
- (٦) لحوم .
- (٧) ماكينات صناعية .
- (٨) أفلام سينمائية .
- (٩) منتجات كيميائية وطنية .
- (١٠) أنابيب من الحديد والصلب .
- (١١) زنك .
- (١٢) أدوات كهربائية .